

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.25
16 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة الحادية عشرة

جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال

التوصيات المتفق عليها

١- يتعين على الأونكتاد مواصلة تحليله الشامل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وعمله التحليلي بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج والمفيد والفعال، وذلك قصد مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين فهمها لكيفية إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية. ويجب أن يستمر نشر الاستنتاجات من خلال التقارير الموجزة والحلقات الدراسية الإقليمية عن السياسات العامة، وبشكل خاص تقرير الاستثمار العالمي. والدول الأعضاء مدعوة لمواصلة المشاركة في نشر تقرير الاستثمار العالمي ويجب المضي في تنظيم الدورات التوجيهية للوفود التي اتخذت جنيف مقراً لها في سياق إطلاق تقرير الاستثمار العالمي. ويمكن أن يستفيد تقرير الاستثمار العالمي من النشر إقليمياً، بالإضافة إلى النشر في جنيف، باستخدام الشراكات والمنظمات القائمة داخل المناطق، في حدود الموارد المتاحة. وبإمكان ذلك أن يساعد على زيادة وتوسيع عامة الجمهور، بما يعزّز وجهة هذه النشرة الرئيسية القيّمة وتأثيرها.

٢- وعلى الأونكتاد أيضاً مواصلة عمله التحليلي بشأن العوامل المتعددة اللازمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه، بما في ذلك من خلال عمله بشأن تقرير الاستثمار العالمي، وعليه أن يساعد، في حدود ولايته، البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات تفضي إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه.

٣- وترحب اللجنة بالاتجاه المتنامي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج انطلاقاً من البلدان النامية ومع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو الأمر الذي يجب تشجيعه من خلال زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الأونكتاد مواصلة دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الجنوب وتأثيره وتيسير تبادل الخبرات.

٤- وفي ضوء مداوات اللجنة، على الأونكتاد مواصلة دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، مثل السياحة والمهاكل الأساسية، فضلاً عن الاتجاهات الأخيرة في السياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتحيط اللجنة علماً باستنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، مبرزة الدور الحيوي للصناعات التعدينية في العديد من الاقتصادات النامية وتزايد إشراك الشركات عبر الوطنية في تلك الصناعات. وعلى الأونكتاد مواصلة دراسة وعرض الخبرات الجديدة بهذا الخصوص، لا سيما تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة.

٥- واللجنة إذ تشدّد على الدور الحيوي لتقديم المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية فإنها تقدّر دعم الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وبإمكان الأونكتاد أن يكتفّ بمساعدته التقنية، وذلك إما من صناديقه الائتمانية على أساس الطلب والاحتياجات أو كنتيجة لتحديد البلد المستفيد لهذه الاحتياجات كجزء من خطته الوطنية للتنمية أو ورقة استراتيجيته للحد من الفقر، وحيثما يكون البلد المستفيد قد حدّد الأونكتاد بوصفه وكالته التنفيذية المفضّلة. كما تلاحظ اللجنة أنه على الأونكتاد أن يواصل العمل على جوانب التجارة والتنمية في المسؤولية الاجتماعية للشركات بقدر ما أمّهم جميع الشركات عبر الوطنية.

٦- وتحيط اللجنة علماً كذلك بتقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية. والاستثمار يلعب دوراً هاماً بهذا الخصوص. ومن المفروض أن يُنظر إلى مبادرة المعونة مقابل التجارة بالإيجاب في الأخذ بالاستثمار ذي الصلة بالتجارة وتطوير المشاريع بوصفهما عنصرين هامين، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧- ويجب أن يستخلص عمل الأونكتاد التحليلي الدروس من التجارب الناجحة في نقل التكنولوجيا ونشرها عبر قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من القنوات. وعليه أيضاً أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وتحديد أفضل الممارسات في نقل التكنولوجيا، وتقييم فعالية السياسات الرامية إلى بناء القدرات الابتكارية المحلية.

٨- واللجنة إذ تسلّم بتزايد انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية وما ينتج عن ذلك من تعقيد للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع السياسات الاستثمارية وتنفيذها على مختلف الأصعدة، توافق على أنه يجب أن يُستخدَم الأونكتاد كجهة الوصل الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة للتعامل مع المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يظلّ يوفّر محفلاً للنهوض بفهم المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، بما في ذلك فيما يخص تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، بما يشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية. وفي مجال العمل هذا، لا بد من إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً. وتطلب اللجنة من الأونكتاد تكثيف جهوده في بناء القدرات الذي تحرّكه احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية النهوض إلى أقصى ما يمكن بإسهام اتفاقات الاستثمار الدولية في التنمية.

٩- وتوصي اللجنة الدول الأعضاء بالنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء دائم لتشجيع مزيد فهم المسائل المعقدة ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية ومضاعفاتها على التنمية. والقرار المتعلق بفريق الخبراء الدائم يجب أن يُتخذ على مستوى مجلس التجارة والتنمية.

١٠- وتحيط اللجنة علماً مع التقدير باستعراض سياسات الاستثمار في كل من المغرب وزامبيا ومتابعة تقرير التنفيذ الخاص باستعراض سياسة الاستثمار في أوغندا. واستعراضات سياسة الاستثمار أداة قيّمة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وتطلب اللجنة من الأمانة تعزيز جهودها لضمان أن تشكّل الاحتياجات والأولويات التنموية للبلدان موضع الاستعراض جزءاً لا يتجزأ من استعراض سياسة الاستثمار وآلية متابعتها. وتشدّد اللجنة على أهمية تقديم المساعدة في الوقت المناسب من أجل المتابعة في تنفيذ التوصيات، الأمر الذي يشمل بناء القدرات وتيسير الاستثمار. وتحيط اللجنة علماً بطلبات استعراض سياسات الاستثمار وما اتصل بذلك من مساعدة تقنية وتدعو الشركاء في التنمية إلى تمكين الأونكتاد من الاستجابة لتلك الطلبات. وتوصي اللجنة بأن تتم المناقشة الحكومية الدولية لاستعراض سياسة الاستثمار في شكل تبادل أكثر تفاعلية للخبرات. وتدعو اللجنة الأمانة إلى التقدم باقتراح لهذه الغاية.

١١- وتحيط اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار وتدعو الأونكتاد إلى الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية في هذا المجال.

١٢- وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/35، وبالاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه، وتُقر جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته الرابعة والعشرين. وتلقت أيضاً تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

١٣- وترحب اللجنة بالتعاون مع المنظمات الأخرى النشطة في مجال الاستثمار، ولا سيما الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وبودّها لو استمرت ممارسة عقد دورات مشتركة بين اللجنة والرابطة. وبالإضافة إلى ذلك سيكون التعاون الوثيق بين الأونكتاد ووكالات الاستثمار طريقة لزيادة قدرة وكالات الاستثمار هذه وفعاليتها.

١٤- وتشدّد اللجنة على المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك توافق آراء مونتريري بشأن تمويل التنمية.